مجلة الدراسات الإسلامية (عدد خاص - ندوة البخاري) المجلد 32، العدد (1)، ج1، ص ص81 - 106، الرياض (2020م/ 1441هـ)

# السِّمَاتُ المشترَكةُ للقراءاتِ المعاصرةِ حول "صحيحِ البخاري"

**د. فهد بن عبد العزيز العسكر (*)**

*جامعة الملك سعود*

**المستخلص**: يتناول البحث بيان أبرز السمات والعناصر المشتركة للقراءات المعاصرة المنحرفة حول "صحيح البخاري"؛ وذلك من خلال استعراض أشهر تلك المؤلفات والكتابات المنحرفة التي تناولت "الجامع الصحيح" للإمام البخاري، ويرمي البحث إلى إظهار أبرز وجوه الخطأ والمغالطات في تلكم الكتابات، ومظاهر تجنيها على "صحيح البخاري"؛ من حيث افتقارُها لأدوات المنهج الصحيح في البحث العلمي الذي يفترض التزامه في مثل هذه الأبحاث التي يدعي أصحابها النقد والاعتراض. ومنهج البحث الذي اتبعته: استقرائي نقدي؛ يعتمد على إيضاح تلكم السمات، وبيان وجوه الخلل فيها. ومن أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث: بيان أن كثيرًا من تلكم السمات مخالفة لأصول المنهج البحث العلمي، وأنها لم تقم على أسس علمية، كما أن اشتراك كثير من أولئك الكتبة في تلك السمات دليلٌ على التقليد والتبعية، وعدم التحقيق. ويوصي الباحث: بحصر الدراسات والكتابات المنحرفة المتعلقة بالصحيحين، وتاريخها، وأنواعها، وبيان سماتها المشتركة ونقدها؛ فإن ذلك يساعد على إظهار عوارها وزيفها.

**الكلمات المفتاحية**: السمات، القراءات، المعاصرة، البخاري.

---

# The common Characteristics Contemporary Readings about Saheeh al - Bukhari

**Dr. Fahad Abdulaziz Alaskar***

*King Saud University*

**Abstract:** This paper discusses the most common characteristics and elements of contemporary deviant readings about "Saheeh al - Bukhari"; in terms of lack of tools the right approach in scientific research, which is supposed to be committed in such research, whose owners claim criticism and objection.

The method of research that I followed: inductive and critical, depends on the inventory of those characteristics and criticizes them, that indicate the flaws in them. The most prominent results of the research; the Statement that many of these characteristics are contrary to scientific research method, and they are not based on scientific basis. The participation of many of those writers in those characteristics is evidence of tradition, dependency and lack of investigation.

The researcher recommends to restrict those studies and deviant writings that are related to "Al - Sahehain" and its history and types to indicate their common characteristics and criticizes them. This will help to show its unauthenticity.

**key words:** Characteristics, readings, contemporary, Bukhari.

---

(*) أستاذ الحديث وعلومه المساعد بقسم الدراسات الإسلامية - كلية التربية - جامعة الملك سعود.

البريد الإلكتروني: fahadaskar@hotmail.com

(*) Professor of Hadith and its associate sciences, Department of Islamic Studies, College of Education, King Saud University

**المقدمة**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد، وعلى آله، وصحبه أجمعين..

أما بعد:

فإن الله – تعالى – قد حفظ دينه، وصان شريعته؛ وذلك بحفظه – تعالى – لكتابه الكريم الذي تكفل بألَّا يأتيه الباطل، ولا يداخله الزيف، ثم إن من تمام حفظه – تعالى – لدينه أنه سبحانه هيَّأ لسنة نبيه علماءَ بارعين، وأُمناءَ صادقين، اعتنوا بالسنة النبوية أشد العناية وأوفاوها حقها: جمعًا، وتدوينًا، وتصنيفًا، وقد أقاموا من القواعد والضوابط، بل والعلوم الخاصة التي تحفظ بها الأحاديث النبوية ما لم يكن له مثيل في المعارف الإنسانية؛ فكان لهم من الجهود الباهرة المتنوعة ما لا يكاد يدخل تحت الحصر.

وقد كان من أجلّ أولئك الأعلام الذين كانت لهم اليد الطولى في هذا الشأن: الإمام الحافظ العلم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة (256)؛ الذي ألَّف كتابه الشهير الفذ "الجامع الصحيح" الذي أطبقت كلمة العلماء – على اختلاف فنونهم – على أنه لم يصنَّفْ في موضوعه مثلُه.

ولم يزل هذا الكتاب متلقًّى بالقبول عند عامة أهل الإسلام، وقد نال من أنواع العناية به، والاهتمام بدراسته، ما لم ينله كتاب سواه – حاشا كتاب الله، تعالى –.

إلا أنه قد ظهر في العصر الحديث بعض الكتابات والدراسات التي لم تَعرِفْ لهذا الكتاب قدره ومنزلته، ولم تدرك امتيازه عن سواه من المصنفات بالشروط والخصائص التي لم تجتمع لمثله؛ ولأجل هذا لم تُحسِنْ تلك الدراسات والكتابات التعامل مع ذلك الكتاب الجليل؛ فوقع أصحابها في مغالطات منهجية، وأخطاء جسيمة اشتركوا في معظمها، وإن كانت الدوافع فيما بينهم مختلفة، والأغراض متباينة، إلا أن تلك المغالطاتِ كانت هي السمةَ المشتركة الأبرز بين تلك الكتابات والدراسات؛ بحيث كان ذلك علامة بارزة تَلفِتُ النظر، وتستدعي الدراسة.

وهو ما قصدتُّهُ موضوعًا لهذا البحث.

**هذا أولًا.**

**ثانيًا: أهمية البحث:**

1- كونه يتعلق بـ "صحيح البخاري" الذي هو أصح كتب السنة على الإطلاق.

2- كثرة تلك الدراسات والكتابات، وتنوُّعُها الجغرافي، وتعدُّدُ تخصُّصاتِ أصحابها، والأثر الذي قد تُحْدِثه إذا لم يبين زيفها.

3- أنه لا يوجد بحث علمي مفرد تناول هذا الموضوع – بحسب علمي –.

**ثالثًا: مشكلة البحث:**

تظهر مشكلة البحث في كون تلك الدراسات والكتابات قد اتفقت على قدر مشترك من السمات المنهجية الخاطئة؛ مما يحتاج معه إلى كشفِ ذلك وإبرازه، وبيان دلالتِهِ، وأهمية ذلك وفائدتِهِ، في الرد على تلك الدراسات ونقدها.

**رابعًا: حدود البحث:**

يقتصر البحث على بيان السمات المشتركة للقراءات المعاصرة المنحرفة حول "صحيح البخاري" فقط، ولا يتناول ما ليس له صلة بغير ذلك؛ مثلُ مصادر تلك الدراسات، أو نقدها؛ فليس هذا من نطاق البحث.

**خامسًا: أهداف البحث:**

1- بيان أبرز السمات المشتركة للقراءات المعاصرة المنحرفة لـ "صحيح البخاري".

2- إبراز وجوه الخلل في تلك الدراسات والكتابات من خلال بيان سماتها المشتركة.

3- الذبُّ عن "صحيح البخاري"، والدفاع عن مكانته السامية.

**سادسًا: إجراءات البحث:**

1- أكتفي بتخريج الحديث من "صحيح البخاري"؛ لأنه هو الكتاب المقصود بالدراسة.

2- إيراد السمة المشتركة لدى تلك الدراسات والكتابات، مع ذكر بعض الأمثلة من كلام أولئك الطاعنين، والإشارةِ إلى بعض الأمثلة الأخرى في الحاشية؛ حتى لا تكون هناك إطالة في البحث.

3- إيراد كلام أولئك الطاعنين بنصه، وعدمُ اختصاره.

4- لم أتطرق إلى دراسة الإسناد؛ لأن جميعَ الأحاديث في "صحيح البخاري"، والطعونَ الواردةَ عليها، لا تتعلق بالأسانيد.

5- ختمت البحث بخاتمة ذكرت فيها أبرز النتائج والتوصيات.

6- صنعت فِهرِسًا للمراجع المعتمدة في البحث.

**سابعًا: الدراسات السابقة:**

لم أجد – بحسب علمي – بحثًا مفردًا في هذا الموضوع.

**ثامنًا: خُطَّة البحث:**

اشتمَلَ هذا البحث على: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

- **المقدمة**، وفيها: بيان أهميةُ البحث، ومشكلتُه، وحدودُه، وأهدافُه، وإجراءاتُه.
- **التمهيد**: وفيه لمحة مختصرة عن تاريخية الطعن في "صحيح البخاري".
- **المبحث الأول**: السِّمَات العِلْمية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: غياب البناء المعرفي.

المطلب الثاني: التخصُّص المفقود.

المطلب الثالث: التكذيب المجرَّد.

المطلب الرابع: التجهيل العقلي.

المطلب الخامس: التأويل الفاسد للنص.

- **المبحث الثاني**: السِّمَات المنهجية، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: هشاشة المصادر.

المطلب الثاني: الأمانة الغائبة.

المطلب الثالث: الاضطراب المنهجي.

المطلب الرابع: التعميم والإثارة.

المطلب الخامس: التبعية العمياء.

- **المبحث الثالث**: السِّمَات الشخصية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الصَّلَف والجراءة.

المطلب الثاني: طغيان الأثر الاستشراقي.

المطلب الثالث: حضور الفكر الغربي.

- **الخاتمة**: وفيها أبرز النتائج والتوصيات.
- **وأخيرًا**: فهرس المراجع والمصادر المعتمدة في البحث.

والله – تعالى – المسؤول أن ينفع بهذا البحث كاتبَهُ والمطَّلِعَ عليه، وصلَّى الله وسلَّم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

## التمهيد

## تاريخيَّة الطعن في "صحيح البخاري"

من الأهمية البالغة معرفة التاريخ الزمني لنشأة الطعن في "صحيح البخاري" في العصر الحديث؛ لما يفيده ذلك من بيان قيمة تلكم الطعون، وحقيقة دوافعها، وأثرها فيمن جاء بعدُ من الطاعنين؛ إلا إنه من الصعوبة بمكان بيان الزمن الفعلي الذي صدرت فيه تلك المقالة على وجه التحديد؛ وسبب ذلك أمران:

**الأول**: أن كل من طعن في عموم السنة في العصر الحديث كان كلامه متضمنا للطعن في "صحيح البخاري"، عرضًا أو تبعًا.

**والأمر الآخر**: أن إحصاء أولئك الطاعنين فيه شيء من التعذر؛ إذ إنهم قد بلغوا من الكثرة والتنوع – عربًا ومستشرقين – إلى حدٍ يتعسر معه الحصر والإحصاء.

ومع ذلك: فإنه يمكن للباحث الوقوف على الزمن التقريبي لتلك المقالة.

والذي ظهر لي من خلال التتبع لتلك الكتابات أن نشأة الطعن في "صحيح البخاري" كان في أوائل القرن الرابع عشر؛ فقد كان من أوائل ذلك ما كتبه الطبيب محمد توفيق صدقي في عدة مقالات في مجلة المنار (سنة 1327هـ)، كانت بعنوان: "الإسلام هو القرآن

وحده"[1]؛ فقد أنكر فيها عموم السنة النبوية، وادّعى أن الإسلام هو القرآن وحده، وهو ما يكفي المسلم الإيمان به.

ثم إنه رجع عن ذلك - بعد ردود عدد من العلماء عليه - فعاد وقصر إنكاره على الأحاديث القولية غير المجمع عليها، وما كان له علاقة شديدة بالأحوال الدنيوية التي فوضها النبي إلى الناس؛ كالحدود، ومقادير زكاة المال، والفطر، ونحو ذلك! حيث زعم أن ذلك ليس من الدين في شيء[2]، وذكر عددًا من الأحاديث أمثلة لما ادّعاه - وهي في "صحيح البخاري" وغيره - وصرّح بأن مجرد ورود حديث في "صحيح البخاري" لا يعتبر دليلًا قاطعًا على أن النبي قاله.

وكذلك قال الشيخ محمد رشيد رضا مدافعًا عنه - وإن لم يقل بمثل قوله -: (وما كلّف الله مسلمًا أن يقرأ "صحيح البخاري"، ويؤمن بكل ما فيه، وإن لم يصح عنده، أو اعتقد أنه ينافي أصول الإسلام)[3][4]!

ثم بعد ذلك بمدة (سنة 1340هـ) صدر كتاب "الإسلام الصحيح"[5] لمحمد إسعاف النشاشيبي، تعرض فيه للكلام على "صحيح البخاري"، فزعم أن "صحيح البخاري لا يلزم أن يكون صحيحًا عند غيره، وإنما يصحّ عنده بقياسه وقسطاسه ولكلٍ مقياس![6].

ثم ظهر بعد ذلك كتاب محمود أبو ريَّة "أضواء على السنة المحمدية" فكان أصرح من سابقه وأقوى أثرًا وأخطر، وهو وإن لم يخصصه في الطعن في "صحيح البخاري" على وجه التحديد، إلا أنه عقد فيه فصلًا عن البخاري وكتابه[7]، أورد فيه عددًا من الشبهات المتعلقة بجمعه للصحيح، وعدد أحاديثه، والرواية بالمعنى عنده، وما انتقده عليه الأئمة النقاد، ثم طعن في عدد من أحاديث "صحيح البخاري"[8]، وكان متأثرًا في كتابه هذا ببعض آراء رشيد رضا، وأحمد أمين، وطه حسين، ومن قبلهم محمد عبده؛ فصار كتابه هذا عمدة لكل من جاء بعده ممن طعن في "صحيح البخاري" على اختلاف مناهجهم وأغراضهم وعقائدهم، وقد كان لكتابه ضجة وصدى كبيران في الأوساط العلمية والشرعية، فتناوله

(1) "مجلة المنار" (9/ 515 - 524، 906 - 935).

(2) "مجلة المنار" (10/ 140).

(3) "مجلة المنار" (29/ 51).

(4) ناقش آراءه محمد بن رمضان رمضاني في رسالته المطبوعة: "آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية".

(5) رد عليه الشيخ محمد بن يوسف الكافي في كتابه: "نقض إسلام النشاشيبي الصحيح".

(6) "الإسلام الصحيح" (ص 319).

(7) انظر: "أضواء على السنة المحمدية" (ص 272 وما بعدها).

(8) وقد رد على كتابه هذا العلامة المعلِّمي في كتابه: "الأنوار الكاشفة"، وكذلك رد عليه غير واحد من أهل العلم.

أهل العلم بالرد في كتابات ومقالات كثيرة.

وقد تنبه بعض المستشرقين لما كتب في تلك الفترة وما دار من سجالات حول السنة ومصادرها، فكتب المستشرق جوينبول JUYNBOLL, G. H. A (1935-2010) بحثًا بعنوان: "صحة الأحاديث النبوية: مناقشات في مصر الحديثة"[9]، وأشار فيه لهذه السجالات.

كما نُشر في تلك الفترة في مجلة العالم الإسلامي بحث للمستشرق تايلور (W.R. Taylor) بعنوان: "البخاري والهجاداه"[10] طعن فيه في "صحيح البخاري" بدعوى أن من أحاديثه ما هو منقول من نصوص المشنا، والتلمود.

ثم جاء بعد هؤلاء صالح أبو بكر، فألف كتابًا سماه "الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية، وتطهير البخاري منها"[11] فكان أول كتاب يخصَّصُ كلُّه للطعن في "صحيح البخاري"، واعتمد فيه على أبي ريَّة - وهو الذي فتح له الطريق - وأضاف عليه أحاديث وشبهات أخرى.

ثم تتابعت بعد ذلك كتابات الطاعنين في "صحيح البخاري" من المعاصرين على اختلاف وتباين في مناهجهم وأغراضهم وعقائدهم، من الملاحدة والمستشرقين والعلمانيين والرافضة والعقلانيين والعصرانيين وغيرهم، ومن تلك المؤلفات - على سبيل المثال لا الحصر -: "جناية البخاري" لزكريا أوزون، و"صحيح البخاري" رؤية معاصرة" لحسن الصباغ، و"تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم" لجمال البنا، و"في نقد البخاري كان بينه وبين الحق حجاب" لخديجة البطار، و"تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم" لسامر إسلامبولي، و"قراءة في منهج البخاري ومسلم" لمحمد زهير الأدهمي، وأخيرًا، ولعله آخر كتاب - إن شاء الله - "البخاري نهاية أسطورة" للمغربي رشيد أيلال.

أما الرافضة فقد كان لهم النصيب الأوفى من المؤلفات الطاعنة في "صحيح البخاري" في العصر الحديث؛ فقد اتخذوه غرضًا؛ لما علموه من مكانة هذا الكتاب ومنزلته عند المسلمين، فحاولوا جاهدين حشد جهودهم للنيل من البخاري، وصحيحه، ومن أبرز مؤلفاتهم في هذا المعنى: "القول الصراح في البخاري

(9) The authenticity of the tradition literature. Discussions in modern Egypt.

(10) W.R. Taylor, "Al - Bukhari and the Aggadah" Moslem World, volume 3, issue 3 (1943), P. 191 - 202.

(11) وقد رد عليه الشيخ حُمُود التويجري بكتاب سمَّاه: "الرد القويم، على المجرم الأثيم"، طُبِعَ منه المجلد الأول فقط، ويتضمن الرد على القسم الأول من كتاب السيد صالح أبو بكر، وهو في الكلام على منزلة السنة، وفضل الصحابة، ومكانتهم، أما الجواب عن الأحاديث المطعون فيها، فلعل الشيخ أراده أن يكون في الجزء الثاني من الكتاب.

وصحيحه الجامع" لشيخ الشريعة الأصبهاني، و"الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر" لحسين الهرساوي، و"أضواء على الصحيحين" لمحمد صادق النجمي، و"كشف المتواري في صحيح البخاري" لمحمد جواد خليل، ومختصره "صحيح البخاري تحت المجهر"، و"جولة في صحيح البخاري" لعبد الحسين العبيدي، وغيرها.

وقد تصدى للرد على ما تضمنته هذه الكتابات من الطعون كثير من أهل العلم الغيورين على سنة رسول الله ﷺ فكانت لهم جهود طيبة في هذا، ولا يزال الجهاد بين الحق والباطل قائمًا حتى يرث الله الأرض ومن عليها ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِـُٔوا۟ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [سورة التوبة:32] هذا، وإن مما يكشف عوار حجج القوم وتهافت افتراءاتهم، بيان المغالطات المنهجية، والأخطاء العلمية التي تشترك فيها تلك الكتابات؛ وهذا ما قصدته في هذه الدراسة – فيما أرجو – حتى يكون الرد منهجيًّا متناولًا لجميع تلكم الكتب والمؤلفات.

* * *

## المبحث الأول: السمات العلمية

### المطلب الأول: غياب البناء المعرفي:

*وفيه فرعان:*

**الفرع الأول: عدم المعرفة بمعاني الأحاديث النبوية:**

يغلب على كتابات الطاعنين في "صحيح البخاري" عدم الإلمام بمعاني الأحاديث النبوية؛ وذلك للقصور الحاصل لديهم في معرفتهم بمعاني الألفاظ ودلالاتها، وعدم استفادتهم أو إعراضهم عن جهود شراح الحديث في هذا الباب.

ومن المعلوم: أن تفسير الحديث النبوي وشرحه يحتاجان إلى معرفة مقدِّمات ضرورية، وشروط مهمة، تسبق الإقدام على الخوض في ذلك، والكلام فيه؛ كما هو الحالُ في شروط المفسر، وشروط الفقيه، وغيرهما.

ولأجل انعدام هذه الأهلية – أو ضعفها – لدى أولئك الطاعنين، جاؤوا عند تناوُلهم للأحاديث النبوية باستنباطات غريبة، وفهوم خاطئة:

ومن الأمثلة لذلك:

- طعن زكريا أوزون في أحاديث أسباب النزول واستدلاله لذلك بزعم وجود التعارض بين الأحاديث الواردة في آخر ما نزل من القرآن عند البخاري، فيقول: (هناك اختلاف في تحديد آخر آيات النزيل الحكيم بين الصحابة الذين يخطئون ويصيبون، وكان على الإمام البخاري تحري الأصح والأدق من الحديث واعتماده)[12]، ولو كلف أوزون نفسه، وفتح أحد كتب الشروح[13]

(12) "جناية البخاري" (ص 38).

(13) انظر: "فتح الباري" لابن حجر (1/ 129)، (8/ 106)، و"المفهم، لما أشكَلَ من تلخيص مسلم" (4/ 573).

لوجد كيف بين الشراح هذا الاختلاف ووجهوه وبينوا المراد من الأحاديث بما لا يدع مجالًا للتناقض المزعوم، وأن معنى ذلك أن الآخرية في كل موطن بحسبها[14].

- دعوى صالح أبو بكر أن حديث أبي هريرة ﷺ عن رسول الله ﷺ (أنه ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار، فقال: ائتني بالشهداء أشهدهم، فقال: كفى بالله شهيدا...) يخالف ما جاء به القرآن من الأمر بكتابة الدين وإشهاد الشهود، والأخذ بالأسباب، ثم التوكل على الله[15].

وجهل هذا القائل: أن الإشهاد لا يعارض الكتابة، كما أن الأصل في الكتابة: الاستحباب، وليس الوجوب[16]، وأن ذكر بعض الأحكام في موضعٍ ما، لا يعني عدمها، ثم يكفي في الرد على كلامه - لو صح ما فهمه - أن يقال: إن هذا الحديث وارد في خبر متعلق بشرع من قبلنا.

**الفرع الثاني: عدم المعرفة بالمصطلحات الضرورية لعلم الحديث وأصوله، ومناهج المحدثين:**

من السمات المشتركة للقراءات المعاصرة لـ "صحيح البخاري": الجهل بالمصطلحات الضرورية لعلوم الحديث وأصوله، ومناهج المحدثين، وشرائط كتبهم.

والأمثلة على ظهور هذه السمة في كتاباتهم كثيرة جدًّا، وهي ظاهرة شائعة لديهم، ومن ذلك:

1. عدم معرفتهم بمنهج البخاري في صحيحه، وظنهم أن كل ما ورد في الصحيح فهو على شرطه، لا فرق في ذلك بين الأصول والمعلقات والمتابعات، وكذا عدم معرفتهم بمنهجه في تقطيع الحديث، واختصاره، والحذف منه، وتراجم الأبواب، وغير ذلك مما يتعلق بمنهجه في صحيحه.

فقد طعن أبو ريَّة في حديث (لا يزال من أمتي أمة قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتيهم أمر الله وهم على ذلك)[17]، فقال: "روى البخاري - وهم بالشام - وقد زعم كهنة اليهود أن ملك النبي ﷺ سيكون في الشام، فدسوا هذا الحديث في تفضيلها"[18]، فظن أن قوله: "وهم بالشام" جزءٌ من متن الحديث في رواية البخاري! قال المعلمي: (الذي في "صحيح البخاري" ذكر الحديث من طريق عمير عن معاوية مرفوعًا، ثم قال: "قال عمير، فقال مالك ابن يخامر: قال معاذ: وهم بالشام" وليس لمالك بن يخامر

(14) انظر: "فتح الباري" (8/ 106، 164).

(15) "الأضواء القرآنية" (ص 172).

(16) انظر: "أحكام القرآن" للجصاص (1/ 584- 585).

(17) أخرجه البخاري في "صحيحه" (3641).

(18) "أضواء على السنة المحمدية" (ص 143).

في الصحيح سوى هذا، وجعله من قول معاذ فيما يظهر لا من الحديث، والواو فيه هي واو الحال، أي" أنه يأتي أمر الله وهم بالشام، وإتيان أمر الله يكون آخر الزمان، وليس المراد أنهم يكونون دائمًا بالشام، كيف ولم يكن بها في عهد النبي ﷺ. والبخاري يحمل الطائفة على أهل العلم، ومعلوم أن معظمهم لم يكونوا بالشام في عصره ولا قبله)[19].

وطعنت خديجة البطار في "صحيح البخاري" بأنه يخرج الأحاديث الضعيفة والموضوعة في صحيحه، فقالت: (أخرج البخاري في صحيحه حديثًا معلقًا)[20]، ثم أوردت قول البخاري في كتاب الإيمان: (باب الإيمان وقول النبي ﷺ: بني الإسلام على خمس، وهو قول وفعل يزيد وينقص، قال الله - تعالى -: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾، واستدلت لذلك بأقوال العلماء في بطلان حديث (الإيمان يزيد وينقص)، وأنه موضوع!

وهذا جهل صارخ بمنهج البخاري؛ إذ إن ما أوردته هي ترجمة الباب عند البخاري، وقوله: (وهو قولٌ وفعلٌ يزيد وينقص) هو الحكم العقدي في مسألة الإيمان، وهو قول أهل السنة والجماعة، وليس حديثًا معلقًا عند البخاري كما زعمت، وحتى لو كان حديثًا معلقًا بزعمها، فالمعلقات التي في "صحيح البخاري" ليست على شرطه!

ومن ذلك: جهلهم بقضية الحذف من الحديث، فقد اتهم حسن فرحان المالكي الإمام البخاري بأنه يحذف في كتابه الصحيح ما يخالف مذهبه، حيث قال في سياق حديثه عن دعوى الحذف في الحديث: (وكذلك فعل البخاري وكثير من العقائديين، وهذه خيانة في النقل، فيجب تأدية الحديث كما هو بمناسبته؛ لأن المناسبة مفسرة للحديث، أو مسهمة في ذلك)[21].

وقد خفي على هؤلاء: أن هذا سائغ عند المحدثين، وهو من الأساليب المعروفة المستعملة في الرواية والتصنيف؛ فإنهم ينصون على جواز الحذف من الحديث لأسباب عدة، وبشروط محددة؛ كما قال مجاهد: (أنقص من الحديث، ولا تزد فيه)[22]، وكقول ابن

(19) "الأنوار الكاشفة" (ص 180).

(20) "في نقد البخاري" (ص 54)، وانظر في جهلها بالمعلَّقات عند البخاري أيضًا: (ص 55)، من كتابها.

(21) "مثالب معاوية بن أبي سفيان" (ص 111)، وانظر عنده أيضًا: (ص 15، 108 - 114)، و"الإمام البخاري وصحيحه الجامع" للهرساوي (ص 54، 149)، و"صحيح البخاري تحت المجهر" لمحمد جواد خليل (ص 76 - 78، 200- 201)، و"أضواء على السنة المحمدية" (ص 83- 84).

(22) "الكفاية" للخطيب البغدادي (ص 189، 242)، وراجع: "النكت" للزركشي (2/ 631)، و"مقدمة إكمال المعلم" (ص 152)، و"فتح المغيث" (2/ 205)، (3/ 144، 150).

معين: (إن خفت أن تخطئ في الحديث فانقض منه)[23].

2. عدم إدراكهم لمعنى مصطلح التدليس، وظنهم أن كل من لم يسمِّ من حدّث عنه فهو مدلِّس، حتى وإن كان صحابيًّا، فجعلوا صغار الصحابة الذين لم يسمعوا أكثر أحاديثهم من رسول الله ﷺ أو من تأخر إسلامهم، أو من رووا بعض الوقائع التي لم يشهدوها، وإنما رووها عن غيرهم من الصحابة ﷺ عن رسول الله ﷺ جعلوا كل هؤلاء من المدلسين؛ لأنهم لم يذكروا أسماء من رووا عنهم من الصحابة!

وفي ذلك يقول هاشم الحسيني: (إن الصحابة الذين انخدعوا بكعب الأحبار ووهب وغيرهما ممن اندسوا بين صفوف المسلمين بقصد التخريب والتشويش ورووا عنهما وعن غيرهما قد أسندوا تلك المرويات إلى النبي ﷺ.... ومما لا شك فيه بأن إسنادها إلى غير رواتها الأصليين هو من التدليس والتضليل اللذيْن أنكرهما السنة بين مرويات الصحابة لا لشيء إلا لأن بعض هؤلاء **المدلسين من الصحابة**، وبعضهم الآخر قد اعتمد مروياتهم الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما)[24].

والصحيح أن مرسل الصحابي حكمه الوصل المقتضي للاحتجاج به؛ لأن غالب روايتهم عن الصحابة، وإذا رووا عن غيرهم من التابعين فإنهم يبينون ذلك، والصحابة كلهم عدول[25].

3. جهلهم بشروط صحة الحديث، ففي حديث (ما رأيت من ناقصات عقل ودين...)[26] تستنكر الكاتبة سالمة الموشي عدم ورود هذه الرواية في كل من سنن النسائي والدارمي والموطأ رغم ورودها عند البخاري ومسلم والترمذي وأبي داود وابن ماجه وأحمد!! ثم تستدل بهذا على عدم صحة الحديث[27]!

وهذا من الجهل، فمن الذي قال: أن من شروط صحة الحديث أن يروى في جميع مصنفات الحديث؟!

هذا، وإنما ظهرت هذه السمة – سمة الجهل وسوء الفهم – في جُلِّ كتاباتهم؛ لعدم تخصصهم فيما يتكلمون فيه، وهذا ما سيكون الحديث عنه في المطلب التالي.

---

(23) "الكفاية" (ص 189).

(24) "الموضوعات في الآثار والأخبار" لهاشم الحسيني (ص 63)، وانظر: "أضواء على السنة المحمدية" (ص 89)، وأشار لمثل هذا الشيخ رشيد رضا في "مجلة المنار" عند حديثه عن الجواب عن حديث أبي هريرة ﷺ وتحديثه (1/ 43)، وإن كان مهذَّبًا في عبارته، معترفًا بصدق أبي هريرة ﷺ وحفظه، ولم يقل بمثل ما قال أولئك.

(25) انظر: "فتح المغيث" (1/ 192).

(26) أخرجه البخاري في "صحيحه" (304).

(27) انظر: "أيها النقصان مَن رآك" لسالمة الموشي (ص 112).

**المطلب الثاني: التخصص المفقود:**

من المقرر في أدبيات المنهج العلمي أن أصحاب الاختصاص هم المرجع فيه، وأن من تكلم في غير فنّه أتى بالعجائب[28]، فلا يصح أن يتصدى المهندس - على سبيل المثال - للنظر في صحة الناس وتشخيص الأمراض؛ إذ إن هذا من عمل الطبيب، وهو من صميم تخصصه، والعكس كذلك؛ فلا يحسن بالطبيب أن يتكلم في أمور الهندسة على اختلاف أنواعها ودقائق علومها، والحال كذلك في جميع العلوم والفنون، وعلم الحديث وأصوله من هذا الباب، فهو علم خطير، وله أهله المختصون، وهم علماؤه الذين أفنوا أعمارهم في فهم أصوله ودقائق مسائله، وليس لكل أحدٍ أن يتكلم فيه بما لا يعلم، وقد نهى الله ﷻ عن القول بلا علم فقال ﷻ: قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ [سورة الإسراء: 36]؛ قال الشنقيطي - رحمه الله تعالى -: (ويدخل فيه كل قولٍ بلا علم"[29]، كما عاب - سبحانه - على من يحاجّ بلا علم؛ فقال - تعالى -: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ حَٰجَجْتُمْ فِيمَا لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَآجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُم بِهِۦ عِلْمٌ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٦﴾﴾ [سورة آل عمران:66].

ولكن الذي تتسم به كتابات الطاعنين في السنة عامة وفي "صحيح البخاري" خاصة هو عدم اختصاصهم فيما يتحدثون عنه، بله ما يتصدون لنقده والطعن فيه؛ فتجد منهم المهندس، وتجد منهم الصحفي الكاتب، وتجد منهم الطبيب، ومع هذا تجدهم يحتجون بأن النظر في كتب السنة الصحيحة ومحاولة تنقيحها لم يكن بدعًا من القول أتوا به، وإنما سبقهم لذلك كثير من علماء المسلمين، فيستدلون بأقوال النقاد الأوائل الذين تكلموا بكلماتٍ يسيرة في "صحيح البخاري"[30]، مع أن الفارق بين عمل أولئك الأئمة وعمل هؤلاء المتطفلين كبير جدًّا، ويتضح ذلك في أربعة أمور:

1. اختلاف التخصص والتمكن العلمي: فالنقاد الأوائل هم أهل العلم وجهابذة النقد الذين قضوا أعمارهم في دراسة حديث رسول الله ﷺ وسبر أسانيد الحديث ومتونه، أما هؤلاء فذوو تخصصات شتى، وليس لديهم الأهلية للكلام فيما يتعلق بعلم الحديث وأصوله.

2. اختلاف الغايات والدوافع: فالنقاد الأوائل -

(28) انظر: "فتح الباري" (3/ 584).

(29) "أضواء البيان" (3/ 145).

(30) انظر أمثلة لذلك في: "الإسلام الصحيح" (ص 319)، و"أضواء على السنة المحمدية" (ص 283)، و"الأضواء القرآنية" (ص 76)، و"تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم" (ص 26- 34)، و"في نقد البخاري بينه وبين الحق حجاب" (ص 16 وما بعدها، وص 33 وما بعدها)، وغير ذلك.

أمثال الدارقطني وغيره - ينطلقون من الإقرار بمكانة السنة في التشريع، وغرضهم التكميل والتتميم، أما هؤلاء المعاصرون فليس عندهم إجلال لسنة الرسول ﷺ وغايتهم الطعن والإسقاط.

3. اختلاف المنهجية والأساليب: فالنقاد الأوائل اتجهت انتقاداتهم اليسيرة إلى الأسانيد، أو إلى ألفاظ محددة من المتون، مع موافقتهم للبخاري في أصحية متون الأحاديث المنتقدة، وأسلوبهم في النقد أسلوب حديثي صرف، أما هؤلاء فطعونهم واستشكالاتهم متعلقة بمتون الأحاديث الصحيحة، وأساليبهم - غالبًا - على غير عمل المحدثين.

4. الاعتراف بمكانة "صحيح البخاري"، وتبجيله؛ فكل من انتقد بعض أحاديث الصحيح من النقاد مجمعون على الاعتراف بمنزلته بين كتب السنة، وتقدُّم البخاري بين المحدثين، أما هؤلاء فلا يعترفون بشيء من هذا، بل إن غرضهم هو الطعن في البخاري وصحيحه.

وقد أدّى بهم هذا الأمر - وهو عدم التخصص - إلى مزالق علمية ومنهجية، وكان هذا من أكبر أسباب انحرافهم وأخطائهم في تلك الكتابات والدراسات حول البخاري وصحيحه.

**المطلب الثالث: التكذيب المجرَّد:**

يهرع كثير من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة، وفي "صحيح البخاري" - على وجه الخصوص - إلى التكذيب بالحديث بمجرد أن يقصر عنه فهمهم؛ فيعدّ أحدهم ما لا يصدّقه أمرًا لا يمكن لأحد تصديقه أيضًا؛ ثم يرد الحديث الصحيح تبعًا لذلك، وهذه حجة فاسدة يسميها المتخصصون في المنهج العلمي: "حجة عدم التصديق"[31]، ومن الأمثلة لذلك عندهم:

1. قول أحدهم في معرض تكذيبه لحديث (يلقى إبراهيم أباه آزر يوم القيامة)[32]: (إن كل ذلك ما هو إلا رجم بالغيب، وسخافات ما أنزل الله بها من سلطان، سيما ونحن نعلم أن آزر ليس أبا إبراهيم بل عمه، ... وإذا كانت عقول بعض المسلمين تستجيب لأمثال هذه الروايات فلسنا مضطرين أن نحتذي بهم)[33].

2. وحول أحاديث الشفاعة يقول: (لقد اعتمدت هذه الروايات كسابقاتها على الأسطورة والخرافة، شأنها شأن أية مقطوعة من أدب الأساطير المبني على مفردات الإثارة والتشويق ومخالفة طبائع الأشياء؛ ليتمكن من لب السامع ويستحوذ عليه)[34].

3. ويردّ آخر حديث (أما إنك لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك)، بقوله: (هذا غير محتمل،

---

(31) انظر: "حجج فاسدة" لجوليان باجيني، ترجمة: عماد صبحي (ص 21).

(32) أخرجه البخاري في "صحيحه" (3350).

(33) "جولة في صحيح البخاري" (ص 259).

(34) السابق (ص 169).

فتحرير الرق كان من مقاصد الإسلام العليا)[35]. فهل يصح مجرد عدم الاحتمال دليلًا للطعن في الحديث الصحيح الثابت!؟ أم أنه مجرد التكذيب، والرغبة في الاستكثار من النماذج والأدلة على ما يرومونه من الطعن والإسقاط لـ "صحيح البخاري".

4. وتقول سالمة الموشي: (إطلاق صفة نقصان العقل على مطلق النساء بما فيهن امرأة فرعون، ومريم، وملكة سبأ، لا يتكلم به رسول الله)[36].

5. ويتساءل خليل عقدة حول حديث الإسراء والمعراج بقوله: (فهل موسى وحده يملك المعرفة بما تطيق وما لا تطيق أمة محمد!؟ قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا .....﴾، فهل لا يتم الاعتدال بالتكليف إلا على طريق موسى؟ وإذا كان موسى يعرف كل شيء عن بني إسرائيل، فمن أين له المعرفة بالعرب؟

وبعد، فإني أشهد أن الله وملائكته وكتبه ورسله بريؤن من زخرف الرحلة السماوية هذه، وما توحي به قصتها من مفارقات ومغالطات، ولا توحي بالدين وكرامته، ولا تلتقي مع آيات الله البينات وأحكامها السامية في شيء)[37].

وهو يعلم أن موسى عليه السلام نبي يخبره الله ببعض الغيب، وقد أخبره الله بنبوة محمد ﷺ وبشر به، وهذا كلام من لم يعرف قدر الأنبياء ورسالاتهم.

وظاهر من خلال هذه الأمثلة عجزهم عن إيراد الأدلة أو البراهين العلمية على طعونهم المزعومة، وأنهم لا يملكون سوى مجرد التكذيب، فأرادوا أن يلزموا غيرهم به.

**المطلب الرابع: التجهيل العقلي:**

لقد خلق الله العقل، وشرفه، وجعله مناط التكليف، ومحل التكريم والخطاب، وقد أمر الله – تبارك وتعالى – بالتفكر والتعقل فيما ينفع، وذمّ من لا يُعمِل عقله، ويتبع هواه. والعقل المراد في لسان الشرع: هو العقل الفطري الضروري الذي يتفق عليه البشر أجمعون، وليس المراد به تلك العلوم والمعارف الفاسدة التي تكونت منها عقول بعض الناس، فراحوا يجعلونها مقياسًا ومعيارًا تُردُّ به الشرائع وأخبارها وأحكامها، فتلك عقول كسبية خاطئة في نفسها، وليست عقولًا فطرية ضرورية صحيحة[38].

(35) "تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم" (ص 243).

(36) "أيها النقصان من رآك" لسالمة الموشي (ص 112).

(37) "يوم يضع الله رجله في النار" لخليل محمد عقدة (ص 28).

(38) ينظر للكلام على العقل وأنواعه، والمراد بالعقل الصحيح: "بغية المرتاد" لشيخ الإسلام ابن تيميَّة (ص 241 – 272).

وقد جرى على سنن أولئك الأوائل في التحاكم إلى العقل الموهوم عدد من هؤلاء الطاعنين في أحاديث البخاري.

ومن ذلك:

- يقول أحدهم عن حديث رؤية النبي ﷺ لجبريل على كرسي بين السماء والأرض: (فهل يقبل العقل أن تكون هذه هي الطريقة التي يتصل بها الخالق العظيم برجل من عباده اختاره لرسالته، وأراده لخلافته على أرضه، واصطفاه لنبوته، فيكون أول اتصاله به إرسال من يقعد له على كرسي بين الأرض والسماء، ثم يناديه وكأنه يتعمد ترويعه؟!)[39].

- وفي حديث موسى وملك الموت يقول آخر: (كيف يأذن الله – تعالى – بلطم ملك الموت وفقْء عينه على يد موسى عليه السلام امتحانًا لملك الموت،...فهل الملائكة كائنات مكلفة، وبالتالي ممتحنة كعالمي الجن والإنس؟ ... وكيف يظن موسى عليه السلام أن ملك الموت رجل يريد نفس موسى عليه السلام في الوقت الذي يقول فيه ملك الموت لموسى [أجب ربك]؟...ثم من قال: إن ملك الموت يدخل البيوت كدخول البشر، وله عين مادية كأعين البشر؟)[40].

- ويعلق آخر على أحاديث الوحي بقوله: (إن ما تدعونا إليه هذه الروايات من مفاهيم يلفها الوهم والخرافة والتلفيق، لا نتوقف لحظة في رفضها وعدم قبولها؛ لتصادمها الصارخ مع العقل والوجدان)[41].

وقد جهل هؤلاء أن للعقل حدًّا محدودًا، وهو آلة كسائر آلات الإدراك والمعرفة؛ لا يتجاوز قدره، وهكذا نجد أن إعمالهم للعقل فيما لم يوضع له أوقعهم في رد كثير من الأحاديث الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ.

**المطلب الخامس: التأويل الفاسد للنص:**

يزعم كثير من الطاعنين في الأحاديث الصحيحة – بغرض ردها – مخالفتها للقرآن الكريم، ثم إنهم يتكلفون لأجل ذلك القول في معاني كلام الله ﷻ بلا علم، ويؤولون الآيات بتأويلات فاسدة؛ وذلك إما جهلًا منهم أو عمدًا؛ ليضربوا بها الأحاديث النبوية.

وقد ذكر ابن تيمية – في سياق حديثه عن بعض المنحرفين الطاعنين في الأحاديث الصحيحة – أن من سماتهم عدم علمهم بمراد رسول الله ﷺ بل إن غالبهم لا يعلمون معاني القرآن فضلًا عن الحديث، بل كثير منهم لا يحفظون القرآن أصلًا[42].

ومن الأمثلة على ظهور هذه السمة في كتاباتهم:

1. طعنُ عبد الحسين العبيدي في أحاديث وصف

(39) "جولة في صحيح البخاري" (ص 144).

(40) "محطات في سبيل الحكمة" (ص 421 – 423).

(41) "جولة في صحيح البخاري" (ص 144).

(42) انظر: "الانتصار لأهل الأثر" (ص 141 – 142).

النار عن البخاري؛ فقال: (إن الذي جرهم إلى هذه التأويلات هو وجود كلمة "الامتلاء" في قوله – تعالى-: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ﴾، ولو علموا أن الامتلاء المقصود يتعلق بمن سيدخل الجنة والنار، وليس بذات الجنة والنار، لما تكلفوا كل هذه المسالك الوعرة)[43]، فمن أين له هذا التأويل الخاطئ رغم أن المعنى ظاهر من لفظ الآية، ولا يحتاج إلى تأويل؟! وقد قال الله ﷻ في موضع آخر من كتابه: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ﴿٣٠﴾﴾ [سورة ق:30].

2. وفي رده لحديث: (لا تفضلوا بين أنبياء الله؛ فإنه ينفخ في الصور، فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم ينفخ فيه أخرى، فأكون أول من بُعِثَ، فإذا موسى آخذ بالعرش، فلا أدري أحوسب بصعقته يوم الطور، أم بُعِثَ قبلي)[44]؛ يقول العبيدي: (أي عرش ذلك الذي يفيق النبي فيجد موسى آخذًا به؟ وقد علمنا عقلًا ونقلًا أن كلمة العرش لا تعني كرسيًّا لله يجلس عليه؛ لأن ذلك من أقوال المجسمة الذين يفسرون ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ أنه سيجلس على عرشه، ويحاسب الخلق!! وقد رد العلماء على ذلك، وبينوا أن عرش الرحمن هو ملكوته وقدرته المحيطة بالكون، ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾)[45].

وهذا التأويل هو تحريف للّفظ الصريح المعلوم من لغة العرب لكلمة (العرش) وأنه سرير الملك بإجماع أهل اللغة والتفسير المعتبرين[46].

* * *

**المبحث الثاني: السمات المنهجية**

**المطلب الأول: هشاشة المصادر:**

من أبرز سمات المنهج العلمي الاعتماد على المصادر الأصلية في البحث والدرس[47]، غير أن مما يلفت النظر أن أولئك الأقوام يطعنون في "صحيح البخاري"، ثم تراهم في مقابل ذلك يعتمدون على كتب التواريخ والأسمار والقصص، وكتب الأدباء والمفكرين، وكتب أهل البدع؛ بل يعتمدون على كتب يصرِّح أصحابها أنهم يجمعون فيها كل ما نُقِلَ ورُوِيَ! ثم يجيء أولئك الطاعنون، فيجعلون ما في تلك المصادر من قبيل المسلمات؛ مع دعواهم تطبيق مناهج البحث العلمي والنقد النزيه!

ومن الأمثلة على اعتمادهم على هذه المصادر:

(43) "جولة في صحيح البخاري" (ص 219).

(44) أخرجه البخاري في "صحيحه" (3414).

(45) "جولة في صحيح البخاري" (ص 270).

(46) انظر: "العين" للخليل (1/ 249)، و"تهذيب اللغة" للأزهري (1/ 263)، و"المحرَّر الوجيز" لابن عطيَّة (3/ 281).

(47) انظر: "ورقات في البحث والكتابة" لعبد الحميد الهرامة (ص 60).

- اعتماد أبي رية في معظم كتابه على كثير من كتب المعتزلة، وغيرهم من المبتدعة، مع المبالغة في تمجيدهم، والثناء عليهم؛ فقد ملأ كتابه بالنقل عن "نهج البلاغة"، وشرحه لابن أبي الحديد، الذي عوَّل عليه كثيرًا.

وأما نقله عن كتب التواريخ والأدب والسَّمَر التي لا أسانيد لها، وتجمع بين الغث والسمين، فأمر لا يكاد يحصى عنده[48].

- طعنُ عدنان الرفاعي في عدالة الصحابة، ومن ثَمَّ في صحة الأحاديث التي تروى عنهم، فيقول: (من العيب والخجل أن يُقدّم كل ما روي عنهم من اجتهادات على أنها مصدر من مصادر التشريع، لمجرد ورودها عنهم)[49]، ثم يستدل لما ذهب إليه بما ورد في الكامل لابن الأثير فيقول: (ولو قرأنا مختلف كتب التاريخ التي تعتبرها الأمة وتأخذ بها لرأينا صحة ما نذهب إليه من اختلاف بين أفراد الجيل الأول... وكنموذج لما نقول، لننظر في النص التالي الذي نقتبسه من مرجع تاريخي له اعتباره عند الكثيرين من أبناء الأمة، إنه الكامل في التاريخ لابن الأثير)[50]، فهو لا يثق بصحة أحاديث رسول الله ﷺ التي صحّت عنه من خلال منهج نقدي دقيق، ولكن يثق بأخبار كتب التواريخ ثقة لا يتطرق إليها الشك.

- طعن إسماعيل الكردي في أبي هريرة رضي الله عنه ثم يرد لذلك الأحاديث الصحيحة التي أخرجها البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه ويستدل لذلك بما روي عن رؤوس المعتزلة كالنظام والإسكافي وغيرهما من الطعن في أبي هريرة رضي الله عنه وذلك بعد أورد عدة صفحات في الثناء على المعتزلة! ومن ذلك قوله: (لقد كان موقف أئمة المعتزلة من أبي هريرة وغرائب مروياته شديدًا وصريحًا لا مراعاة فيه لصحبته القصيرة للنبي)[51]، كما يكثر استدلاله بأمثال هذه المصادر كقوله: (وتذكر الروايات التاريخية)[52] وقوله: (ويروي المؤرخون)[53]، وغير ذلك من الأمثلة التي لا يكاد يخلو منها مؤلَّفٌ من مؤلفاتهم[54].

---

(48) "أضواء على السنة المحمدية" لأبي رية (ص 115، 126، 129، 131، 149، 157، 171)، وغيرها كثير، وانظر جريدة المراجع والأسانيد عنده (ص 360).
وانظر: "السنة ومكانتها في التشريع" للدكتور السباعي (ص 4، 6-9)؛ فقد أفاض في نقد مصادر أبي رية.

(49) "محطات في سبيل الحكمة" (ص 275).

(50) السابق.

(51) "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث" (ص 260- 261).

(52) "نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث" (ص 264).

(53) السابق (ص 265).

(54) انظر مزيدًا من الأمثلة لظهور هذه السمة عندهم، في: "قراءة في منهج البخاري ومسلم في الصحيحين" (ص 250)، و"الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر" (ص 263)،

**المطلب الثاني: الأمانة الغائبة:**

من شرائط البحث العلمي وآدابه: التزام الأمانة العلمية في الاقتباس ونقل النصوص، وعزو الكلام عزوًا واضحًا، فلا يصح أن يقطع (النص عن سياقه، بأن يكون مسبوقًا أو ملحقًا بتوضيح يجعل الاكتفاء بالنص المقتبس مخلًّا بالفكرة، ومن هذا الإخلال الأخذ بأنصاف الحقائق، وهو أن ينقل الباحث معلومات صحيحة، ولكنها ناقصة)[55].

وقد ظهر هذا جليًّا عند أولئك الطاعنين في "صحيح البخاري" – للأسف – ومن الأمثلة على ذلك:

- قول خديجة البطار: (وقال الملطي في شذرات الذهب: من نظر في "صحيح البخاري" تزندق)[56]، هكذا اقتطعت هذا النص مبتورًا عن سياقه الذي ورد فيه لتستدل به على طعنها في البخاري، وصحيحه. والحقيقة أن هذا النص أورده ابن العماد في سياق ذكره لمثالب المَلَطي فقال: (فحضر من حلب سنة ثمانمائة، واستقرّ في قضاء الحنفية مدة قدرها مائة وعشرة أيام، فباشر مباشرة عجيبة؛ فإنه قرّب الفسّاق، واستكثر من استبدال الأوقاف، وقتل مسلما بنصرانيّ، ثم لما مات الكلستاني، استقرّ بعده في تدريس الصّرغتمشية، واشتهر أنه كان يفتي بأكل الحشيش وبوجوه من الحيل في أكل الرّبا، وأنه كان يقول: من نظر في كتاب البخاري تزندق)[57].

**المطلب الثالث: الاضطراب المنهجي:**

تجد من هؤلاء الطاعنين من يطعن في البخاري وأحاديثه ومنهجه، ومن جهة أخرى نجده يستدل بأحاديث هي في البخاري، بل ويعزوها إليه أحيانًا، ويشير لصحتها! وليس مراده من ذلك الاستدلال الإلزام أو الاعتراض فقط؛ بل هو يستدل بتلك الأحاديث للاحتجاج تارة، وللاعتراض والإلزام تارة أخرى؛ وهذا نوع من الاضطراب في المنهج العلمي لدى هؤلاء، ومن الأمثلة على ذلك:

- قول أحدهم في معرض طعنه في حديث: (سمعت دفّ نعليك في الجنة)[58]: (ولا أدل على ما قلناه، ولا أقوى من قول النبي ﷺ الذي رواه البخاري في صحيحه: (والله ما أدري، وأنا رسول الله، ما يفعل

---

و"أضواء على السنة المحمدية" (ص 103، 119، 138، 166، 251)، و"الأضواء القرآنية" (ص 56، 71، 77، 83، 88)، و"البخاري نهاية أسطورة" (ص 86).

(55) "ورقات في البحث والكتابة" لعبد الحميد الهرامة (ص 73–74).

(56) "في نقد البخاري" (ص 31).

(57) "شذرات الذهب" (9/ 65)، وانظر أمثلة أخرى على هذه السمة، في: "أضواء على السنة المحمدية" (ص 159)، و"نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث" (ص 245).

(58) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1149).

بي)[59])[60].

فهو يرد الحديث من "صحيح البخاري" ويطعن فيه، ويستدل لذلك بحديث آخر من الصحيح!

- وفي رد أحاديث أحوال الآخرة والجنة والنار وأشراط الساعة بحجة أنها من علم الغيب الذي استأثر الله به يقول طاعنٌ آخر: (أما عما ورد من أخبارٍ عن علم رسول الله ببعض الحوادث قبل وقوعها، كبعض الأحاديث الصحيحة، وبخاصة المتواترة منها من يستشهد بهذه الحوادث ليقول بأن الرسول علم الغيب، فإنها مما أوحاه الله لرسوله ﷺ وليس فيها من الأخبار ما ورد نفيه في القرآن، كما كان الحال مع علامات الساعة وأشراطها على ما بيّنا)[61]!

فالإخبار عن أحوال الآخرة وأشراط الساعة هو كالإخبار عن بعض الحوادث قبل وقوعها؛ إذ جميعها من أمور الغيب التي لا تُعلم إلا بالوحي، وما التفريق بين هذه وتلك سوى دليل التناقض والاضطراب الناتج عن عدم وضوح المنهج واستقامته لدى هؤلاء.

- وتقارن خديجة البطار بين البخاري والإمام مالك في عدد الأحاديث، وكيف أن الإمام مالك قد امتثل لقول رسول الله ﷺ: (إياكم وكثرة الحديث عني)، فجاء كتابه الموطأ مجملًا مركزًا لا يتجاوز تسعمئة حديث، أما البخاري فقد خالف قول الرسول ﷺ فجمع في كتابه آلاف الأحاديث[62]، ثم في نفس السياق نفسه، وفي الفقرة ذاتها، تطعن في طريقة البخاري في ترتيب كتابه على الأبواب الفقهية، وتقارن بينه وبين الإمام أحمد في مسنده، فتقول: (ولو اتقى الله لفعل كما فعل الإمام أحمد الذي رتب مسنده على الرجال)[63].

ونسيت أو جهلت أن عدد أحاديث مسند الإمام أحمد تفوق عدد أحاديث البخاري كثيرًا! مما أوقعها في التناقض والاضطراب الناشئين عن جهلٍ مركب بالسنة النبوية وعلومها، ومناهج مصادرها.

**المطلب الرابع: التعميم والإثارة:**

يعدُّ التعميم أحد أدوات إصدار الأحكام، وهو بحد ذاته لا يكون خطأً منهجيًّا إذا ما اتُّبِع في جمع عيناته المنهج العلمي الصحيح، وكان بعيدًا عن التسرع والتحيز المفضيين إلى الخروج بنتائج فيها نوع من التعميم والإثارة، وعدم المصداقية، والمجازفة في إطلاق الأحكام[64].

(59) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1243).

(60) "جولة في صحيح البخاري" (ص 206).

(61) "قراءة في منهج البخاري ومسلم" للأدهمي (ص 268).

(62) انظر: "في نقد البخاري بينه وبين الحق حجاب" (ص 8).

(63) السابق.

(64) انظر: "المغالطات المنطقية" لعادل مصطفى (65)، و"ورقات في البحث والكتابة" لعبد الحميد الهرامة (ص 53).

وعند النظر والتأمل في كتابات الطاعنين في "صحيح البخاري" يلاحظ أنها تتسم بالتعميم القائم على الاستقراء الناقص، والتحيز الظاهر، والاستنتاجات الخاطئة، والميل إلى الشك المطلق الذي لا ينبني على أساس علمي؛ كل ذلك من أجل الحط من قيمة "صحيح البخاري"، وإسقاط منزلته؛ وبالتالي إسقاط منزلة السنة بأسرها، وهو الغرض الأساس الذي يسعى كثير منهم إليه[65].

ومن الأمثلة لذلك:

1. أورد زكريا أوزون عدة أحاديث تحت عنوان "البخاري ومجموعات متناقضة" تكلم على بعض منها بما ينبئ عن جهل وسوء فهم، وترك بعضها دون تعليق البتة، ثم عقّب بقوله: (النتيجة: "صحيح البخاري" مليء بالأحاديث المتناقضة في معظم المجالات وعلى مختلف السويات[66]، وقد استعرضت جزءًا يسيرًا منها في أبحاث الكتاب، وإذا أردت الخوض بعمق وتحليل بعد الاعتماد على علم البلاغة – البيان والمعاني – في اللغة لاحتجت إلى مجلدات من الكتب لبيان ذلك!!)[67].

2. ادّعت خديجة البطار إجماع كتب علوم الحديث على الطعن في عدد هام من رجال البخاري بكونهم مجروحين وضعفاء ومتهمين في دينهم! فقالت: (أجمعت أمهات كتب مصطلح الحديث أو الجرح والتعديل وسائر كتب علم الحديث على أن عددًا هامًّا من شيوخ البخاري ورجاله الذين نقل عنهم الحديث، وأخرج لهم مجروحين وضعفاء ومتهمين في دينهم)[68]! فإذا كان المنهج العلمي السليم يرفض التعميم القائم على الاستقراء الناقص والتحيز المسبق، فكيف بما قام على أوهامٍ لا أصل لها سوى الجهل والفهم السقيم!؟ فالعلماء النقاد الذين تكلموا في بعض رجال البخاري لم يتكلموا فيهم بمثل ما زعمت، فضلًا عن أن يجمعوا عليه، بل الصواب هو عكس هذا القول، وأن إجماع كتب المصطلح، والجرح والتعديل، وكتب علوم الحديث تنص على تقديم كتاب البخاري ورواته على كل كتاب؛ وأن الأصل المشروط في رجاله جميعًا الثقة والقبول.

وهكذا نجد كثيرًا من الطاعنين في "صحيح البخاري" يستدلون بأمور إما أنها يسيرة أشار إليها النقاد، أو أنها لا أصل لها، ومن ثم يعممون هذه الأحكام على "صحيح البخاري" كاملًا، ولا يخفى ما في ذلك من مجانبه للمنهج العلمي الصحيح.

(65) انظر: "مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين ومفكري الغرب" لمحمد البشير مغلي (ص 339 وما بعدها).

(66) كذا! ولعلَّه أراد: «المستويات».

(67) "جناية البخاري" (ص 150).

(68) "في نقد البخاري" (ص 18).

**المطلب الخامس: التبعية العمياء:**

إن المتتبع لكتابات الطاعنين في "صحيح البخاري" يلمس سمة التبعية والتقليد الأعمى؛ فترى اللاحق منهم ينقل عن السابق، دون النظر أو التأمل في صحة ما ينقل، وهذه سمة ظاهرة لديهم، بل إن بعضهم قد ينقل عدة صفحات عمن سبقه دون تحقيق.

ومن ذلك أن صالح أبو بكر في كتابه "الأضواء القرآنية" لا يكاد يدع أحدًا ممن سبقه ممن طعن في الأحاديث الصحيحة إلا تابعه في قوله ونقل عنه، فنجده ينقل كثيرًا عن أبي ريَّة، حتى إنه لا يكلف نفسه عناء الانتقاء من كلامه ما يناسب موطن الاستدلال، بل يقول في أكثر من موضع: (تحقيق لأبي ريَّة)، فينقل عنه الموضوع برمته[69]، كما ينقل عن رشيد رضا[70]، وأحمد أمين[71]، وغيرهم.

وفي كتاب "صحيح البخاري نهاية أسطورة" يجد القارئ كثيرًا من هذا الصنيع؛ إذ ينقل مؤلفه عن أبي ريَّة مباحث كاملة من كتابه "أضواء على السنة"، فنقل عدة أبحاث بعناوينها، مثل: "نقد الصحابة بعضهم لبعض"[72]، و: "كيف روي الحديث بعد نهي النبي ﷺ عن كتابته؟" في عدة صفحات[73]، وهي عناوين أبي ريَّة وأبحاثه.

وهكذا لا تكاد ترى كتابًا أو بحثًا من كتاباتهم إلا وتجده يزخر بالنقول عن الذين سبقوه إلى الطعن في "صحيح البخاري"، دون تحقيق أو تتبع لصحة ما ينقله أو سلامته العلمية.

* * *

**المبحث الثالث: السمات الشخصية**

**المطلب الأول: الصَّلَف والجراءة:**

من الآداب التي يجب الاتصاف بها لمن أراد التصدي للنقد العلمي: العناية باختيار الألفاظ المهذبة، والحوار بالتي هي أحسن، وقد ضرب العلماء الأوائل أروع الأمثلة في مراعاة هذه الآداب، يقول السخاوي: (روينا عن المزني أنه قال: سَمِعني الشافعي يومًا، وأنا أقول: فلان كذاب، فقال لي: يا إبراهيم، اكسُ ألفاظك أحسنها، ولا تقل: كذاب، ولكن قل: حديثه ليس بشيءٍ)[74].

ومن يتأمل في عبارات الإمام البخاري في جرحه للرواة يرى مثالًا صالحًا للعناية باختيار الألفاظ وعفة اللسان، يقول فيه الحافظ ابن حجر: (وللبخاري في كلامه

(69) انظر ذلك في كتابه: (ص 34، 40، 42، 43، 47، 48، 49، 50، 63، 66، 69)، وغيرها.

(70) انظر: (ص 45، 71).

(71) انظر" (ص 71).

(72) "أضواء على السنة المحمدية" (ص 46)، و"البخاري نهاية أسطورة" (ص 54).

(73) "أضواء على السنة المحمدية" (ص 49)، و"البخاري نهاية أسطورة" (ص 55، 60).

(74) "فتح المغيث" (2/ 128).

على الرجال توق زائد، وتحر بليغ، يظهر لمن تأمل كلامه في الجرح والتعديل؛ فإن أكثر ما يقول: سكتوا عنه، فيه نظر، تركوه، ونحو هذا، وقل أن يقول: كذاب، أو وضاع، وإنما يقول: كذبه فلان، رماه فلان، يعني بالكذب)[75].

هذا وإن الناظر في كتابات الطاعنين في "صحيح البخاري" يلحظ مجانبة كثير منهم لمثل هذه الآداب، فيغلب عليهم الصلف والجراءة في استعمال الألفاظ الجارحة، والتهكم والسخرية بحديث رسول الله ﷺ ومن الأمثلة على ذلك:

- قول خديجة البطار في البخاري : (لقد أخرج – قبحه الله – حديثًا مكذوبًا على الإسلام)[76].

- وفي حديث عائشة رضي الله عنها : (أن النبي ﷺ كان ينفث على نفسه في المرض الذي مات فيه بالمعوذات، فلما ثقل كنت أنفث عليه بهن، وأمسح بيد نفسه لبركتها، فسألت الزهري: كيف ينفث؟ قال: كان ينفث على يديه، ثم يمسح بهما وجهه)[77] يسخر حسن حنفي من التوجيه النبوي بالنفث فيقول: (وهو ما يحدث أحيانًا في الأفلام والتمثيليات التلفزيونية كنوع من الدجل والسحر والشعوذة)[78].

- وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: (قلت يا رسول الله، أسمع منك أشياء فلا أحفظها، قال: ابسط رداءك، فبسطته فحدث حديثا كثيرًا فما نسيت شيئا حدثني به)، يقول صالح أبو بكر: (كيف نؤمن بأن نبينا الذي أخذ القرآن تلقينًا مجزَّأً بواسطة جبريل يأتي فيغرف العلم غرفًا هوائيًّا، ثم يلقي بغرفاته الهوائية في حجر أبي هريرة، ثم يأمره بضم حجره تحفظًا على غرفات العلم الهوائي)[79].

- وفي حديث: (...فيقال للكافر: لا دريت ولا تليت، ويضرب بمطارق من حديد ...)[80]، يقول حسين العبيدي: (أما الشتائم التي تكال على الكافر والمنافق وضربه بمطارق الحديد على رأسه، فلا نستطيع معها إلا أن نتصور أننا في محل حدادة، وليس في قبر!)[81].

ولا غرو ولا عجب أن نجد هذه السمة ظاهرة لدى أولئك الطاعنين في "صحيح البخاري"[82]؛ فإن منهم من لم يقدر كلام الله – تعالى – ولا كلام رسوله ﷺ فضلًا عن الطعن في صحابة رسول الله ﷺ جميعًا.

(75) "فتح الباري" (1/ 480).

(76) "في نقد البخاري" (ص 15).

(77) أخرجه البخاري في "صحيحه" (5735).

(78) "من نقد السند إلى نقد المتن" (ص 563– 564).

(79) "الأضواء القرآنية" (ص 128).

(80) أخرجه البخاري في "صحيحه" (1374).

(81) "جولة في صحيح البخاري" (ص 242).

(82) وممَّن تظهر هذه السمة جلية في أسلوبه حسَن الصباغ في كتابه: "صحيح البخاري رؤية معاصرة". انظر: (ص 53، 101، 116، 120، 125، 354)، وغيرها كثير من المواضع؛ فقد أسرَفَ في السخرية والتهكُّم بأحاديث رسول الله ﷺ.

**المطلب الثاني: طغيان الأثر الاستشراقي:**

مما يتسم بـه الطـاعنون في "صـحيح البخـاري" بخاصة، وفي السنة بعامة، تمجيـد المستـشـرقين، والتـأثر بمناهجهم، والاستدلال بأقوالهم، ونتائج أبحاثهم، بـل واعتبارها مسلمات لا يتطرق إليها الشك[83].

ويظهر تأثر أولئك الطـاعنين بالمستـشـرقين مـن ثلاثة جوانب:

1. النقل الصريح عنهم، سواء كان نقلًا مباشـرا عن كتبهم، أو بواسطة، ومن أمثلة ذلك: ما نقله أبو ريَّـة عن المستشـرق جولد زيهر عن تـأثر الأحاديـث بالعهـد القديم والجديد، ودخول المسيحيات في الحديث، مـسلّما بما قاله، بل مبجّلًا له حيث وصفه بالمستشـرق الكبير[84].

2. الأخذ بأطروحات المستشـرقين واعتمادهـا في نقدهم للأحاديـث الـصحيحة، بـل وتكلـف اسـتدعاء الأدلـة عليهـا، كقـولهم بتطـور الأحاديـث ونموهـا وتضخمها نتيجة للتطـور والتغـير الـديني والاجتماعـي والسياسي لدى المسلمين[85]، وأن كثيرًا مـن الأحاديـث المنسوبة للرسول وضـعها المحـدثون أنفـسهم في دائـرة التحديث في منتـصف القـرن الثـاني الهجـري[86]، ومـا يتعلق بفتنة الدجال ونزول المسيح مما ورد في الأحاديـث الـصحيحة، فزعمـوا أنهـا مـن العقائـد المـشتركة بـين الديانات، وأن ما ورد بشأنها من أحاديث صـحيحة مـا هي إلا محض أساطير وخرافات[87]، وغير ذلك من آراء المستشـرقين وطعونهم في الأحاديث الصحيحة.

ومن ذلك قول إسماعيل أدهم فيما يتعلـق بنـشوء الإسناد وحلقات تطوره: (فالنظر الانتقـادي لمجموعـة الحديث يذهب بنا إلى أن الحديث قام بلا إسناد أولًا، ثم جُعِل له فيما بعد ما يُعرف بالإسناد)[88].

3. التأثر بأسـاليب المستـشـرقين، ومنـاهجهم في الطعـن في الأحاديـث النبويـة، كـالمنهج التـاريخي[89]،

---

(83) انظر: "السنة" للسباعي (ص 5).

(84) انظر: "أضواء على السنة المحمدية" (ص 163)، وانظـر أمثلـة أخرى لذلك في: "من مصادر التاريخ الإسـلامي" لإسـماعيل أدهم (ص 59، 65)، و"مقدمات أوليـة في الإسـلام المحمـدي الباكر" (ص 300).

(85) انظر: "العقيدة والـشريعة في الإسـلام" لجولـدزيهر، ترجمـة: محمد يوسف موسى (ص 107 ومـا بعـدها)، وانظـر في التـأثر بهـذا: "مـن مـصادر التـاريخ الإسـلامي" لإسـماعيل أدهـم (ص 50، 54)، و"الإسلام السني" لبسام الجمل (ص 54).

(86) انظـر: "أصـول الفقـه المحمـدي" لـشاخت، ترجمـة: ريـاض الميلادي، وسيم كمون (ص 178).

(87) "صحيح البخاري رؤية معاصرة" (ص 113)، فقـد نقـل هـذا القول عن ول ديورانت في "قصة الحضارة"، وهو يستدل كثيرًا بأقوال ول ديورانت هذا للطعن في "صحيح البخاري"، وكأن أقواله الحقُّ الذي لا يتطرَّقُ إليه شك.

(88) "من مصادر التاريخ الإسـلامي" لإسـماعيل أدهـم (ص 48)، وانظر: (ص 55).

(89) انظـر: "منـاهج البحـث في الإسـلاميات لـدى المستـشـرقين

والمنهج الحَدَاثي[90]، والمنهج الأركيولوجي[91]، وغيرها، وهذا شائع في كتاباتهم ومؤلفاتهم.

**المطلب الثالث: حضور الفكر الغربي:**

تأثر كثيرٌ من الطاعنين في "صحيح البخاري" بالفكر الغربي والحضارة الغربية بعد أن تتلمذوا في جامعات الغرب وعلى أيدي أساتذتهم الغربيين[92]، فظهرت آثار ذلك الفكر في دراساتهم المتعلقة بالتراث الإسلامي، وعلى رأسها ما يتعلق بالسنة النبوية.

ومن آثار ذلك التأثر ردهم لكثير من الأحاديث الصحيحة بحجة مخالفتها للمكتشفات العلمية وما توصلت له الحضارة الغربية من تقدم في أساليب الحياة التي تختلف عما كان عليه الحال في عهد الرسول ﷺ والصحابة ﷺ والقرون الأولى.

ومن الأمثلة لذلك: - قول حسن الصباغ في طعنه في حديث تحريم لبس الحرير على الرجال: (إن الحياة اليوم هي حياة المدينة، فحتى القرية والريف والبدو، صارت حياتهم شبيهة إلى حد كبير بحياة المدن، وحياة المدينة هي حياة السهولة والراحة، حيث تتوفر كل أسبابها، من أدق الحاجات إلى أعلاها، وهي كثيرة جدًّا، ...فهل يغير من واقع الحال لبس قميص حريري؟ وهل المعايير لتقدم الشعوب وارتفاعها في نوع اللباس الذي تلبسه؟ هل - مثلا - يحرم الألمان أو اليابان أو غيرهما من الأمم القوية المتقدمة لبس الحرير؟ هل ضرهم عدم تحريمهم للحرير في نهضتهم وتفوقهم في كل المجالات الإنسانية والسياسية؟ .... انتهى زمن الخشونة والنعومة البدنيين، وجاء زمن العلم والتكنولوجيا والأزرار)[93].

* * *

**الخاتمة**

*ومن أبرز النتائج التي انتهى إليها البحث:*

- مخالفة كثير من تلك السِّمَات لأصول المنهج والبحث العلمي، ولم تقم على أسس علمية.

---

ومفكري الغرب" (ص 253-254)، و"الحداثة وموقفها من السنة" للدكتور الحارث فخري عيسى (ص 313 وما بعدها).

(90) ومن أبرز من يمثِّل هذا الاتجاه: عبد المجيد الشرفي في كتاباته التي تناول فيها قضايا الحديث النبوي، والسنة عمومًا. انظر مثالًا لذلك عنده: "الإسلام بين الرسالة والتاريخ" (ص 176 وما بعدها)، و"الإسلام والحداثة" (ص 67-68، 193-195)، وانظر: الحداثة وموقفها من السنة".

(91) هو: المنهج التفكيكي الحفري، المعتمدُ على الأنتربولوجيا، واللسانيات، وعلم اجتماع المعرفة، وعلم النفس الاجتماعي، وأركيولوجيا المعرفة، والتفكيكية اللغوية، والسيميائيات. ومن أشهر رواده: محمد أركون. انظر: "علم الأديان" لخزعل الماجدي (ص 323-324).

(92) انظر: "منهج حسن حنفي" لفهد بن محمد القرشي (ص 183).

(93) "صحيح البخاري رؤية معاصرة" (ص 63)، وانظر: "جناية البخاري" (ص 26، 148)، و"الأضواء القرآنية" (ص 284-285)، و"جولة في صحيح البخاري" (ص 216).

- أن اشتراك كثير من أولئك الكَتَبة في تلك السِّمَات هو دليل على التقليد والتبعية وعدم التحقيق.
- تفاوُتُ كثيرٍ من تلك الكتابات في المستوى، وأنها ليست على درجة واحدة من القَدْر والدرجة.

***ويوصي الباحث بما يلي:***

- إبرازُ جهود المعاصرين في الدفاع عن "صحيح البخاري".
- تأسيسُ قواعدَ وأُطُرٍ منهجيَّةٍ مناسبةٍ للدفاع عن "صحيح البخاري".
- حصرُ الدراسات والكتابات المنحرِفة المتعلِّقة بالصحيحَيْن، ومعرفةُ تاريخِها، وأنواعِها؛ فإن ذلك يساعد على إظهارِ عَوَارِها وزَيْفِها.

* * *

## قائمة المصادر والمراجع


**أحكام القرآن**. الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي، تحقيق: عبد السلام شاهين، ط الأولى، بيروت، 1415هـ.

**آراء محمد رشيد رضا في قضايا السنة النبوية**. رمضاني، محمد بن رمضان، ط الأولى، الرياض، مجلة البيان 1434هـ.

**الإسلام الصحيح**. النشاشيبي، محمد إسعاف، د. ط، القدس، مطبعة العرب، 1354هـ.

**أصول الحديث المحمدي**. شاخت، جوزيف، ترجمة: رياض الميلادي- وسيم كمون، ط الأولى، بيروت، دار المدار الإسلامي، 2018م.

**الإسلام بين الرسالة والتاريخ**. الشرفي، عبد المجيد، ط الثانية، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 2008م.

**الإسلام والحداثة**. الشرفي، عبد المجيد، ط الثالثة، تونس، دار الجنوب للنشر، 1998م.

**أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**. الشنقيطي، محمد الأمين، د.ط، بيروت، دار الفكر، 1415هـ.

**الأضواء القرآنية في اكتساح الأحاديث الإسرائيلية**. أبو بكر، صالح، د. ط، د. م، شركة مطابع الحرم، 1974م.

**أضواء على السنة المحمدية**. أبو رية، محمود، ط السادسة، القاهرة، دار المعارف، د.ت.

**أضواء على الصحيحين**. النجمي، محمد صادق النجمي، ترجمة: يحيى كمالي البحراني، ط الأولى، قُم، مؤسسة المعارف الإسلامية، 1419هـ.

**إكمال المعلم بفوائد مسلم**. القاضي عياض، عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط الأولى، القاهرة، دار الوفاء، 1998م.

**الإمام البخاري وصحيحه الجامع المختصر**. الهرساوي، حسين، ط الأولى، قم، دليل ما، 1425هـ.

**الانتصار لأهل الأثر**. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام، تحقيق: عبد الرحمن قائد، ط الثالثة، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، 1439هـ.

**الأنوار الكاشفة**. المعلمي، عبد الرحمن يحيى، تحقيق: علي بن محمد العمران، ط الثانية، مكة المكرمة، دار عالم الفوائد، 1434هـ.

**أيها النقصان من رآك**. الموشي، سالمة، د. ط، دمشق، دار نينوى، 2011م.

**بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية**. ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام،

تحقيق: موسى الدويش، ط الثالثة، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، 1415هـ.

**تجريد البخاري ومسلم من الأحاديث التي لا تلزم**. البنا، جمال، ط الأولى، بيروت، الانتشار العربي، 2011م.

**تحرير العقل من النقل، وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم**. إسلامبولي، سامر، ط الأولى، دمشق، دار الأوائل، 2000م .

**جناية البخاري**. أوزون، زكريا، ط الأولى، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 2004م.

**جولة في "صحيح البخاري"**. العبيدي، عبد الحسين عبد الهادي، ط الأولى، قُم، باقيات، 2009م.

**حجج فاسدة**. باجيني، جوليان، ترجمة: عماد صبحي، ط الأولى، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2010م.

**الحداثة وموقفها من السنة**. عبد الله، الحارث فخري عيسى، ط الأولى، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر، 1434هـ.

**الرد القويم على المجرم الأثيم**. التويجري، حمود بن عبد الله بن حمود ابن عبد الرحمن، ط الأولى، الرياض، الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، 1403هـ.

**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**. ابن العماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط الأولى، دمشق، دار ابن كثير، 1406هـ.

**"صحيح البخاري" تحت المجهر**. خليل، محمد جواد، ط الأولى، بيروت، مؤسسة البلاغ، 2011م.

**"صحيح البخاري" رؤية معاصرة في بعض نصوصه**. الصباغ، حسن، ط الأولى، دمشق، دار الينابيع، 2006م.

**"صحيح البخاري" نهاية أسطورة**. أيلال، رشيد، ط الأولى، الرباط، دار الوطن، 2017م.

**"صحيح البخاري"**. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، ط الأولى، بيروت، دار طوق النجاة 1422هـ.

**العقيدة والشريعة**. جولد زيهر، اجناتس، ترجمة: محمد يوسف موسى، ط الأولى، بيروت، منشورات الجمل، 2009م.

**فتح الباري شرح "صحيح البخاري"**. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل، د. ط، بيروت، دار المعرفة 1379هـ.

**فتح المغيث بشرح ألفية العراقي**. السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، تحقيق: علي حسين علي، ط الأولى، مصر، مكتبة السنة،2003م.

**في نقد البخاري بينه وبين الحق حجاب**. البطار، خديجة، ط الأولى، المغرب، منشورات الأحداث المغربية، 2003م.

**قراءة في منهج البخاري ومسلم**. الأدهمي، محمد زهير، ط الأولى، بيروت، دار النفائس، بيروت،1435هـ- 2014م.

**القول الصراح في البخاري وصحيحه الجامع**. الأصبهاني، شيخ الشريعة، ط الأولى، قُم، مؤسسة الإمام الصادق، 1422هـ.

**كتاب العين**. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، د. ط، د. م، دار ومكتبة الهلال، د. ت.

**كشف المتواري في "صحيح البخاري"**. خليل، محمد جواد، ط الثانية، بيروت، مؤسسة البلاغ 1438هـ.

**الكفاية في علم الرواية**. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، د. ط، المدينة المنورة، المكتبة العلمية، د.ت.

**مثالب معاوية بن أبي سفيان**. المالكي، حسن بن فرحان، ط الأولى، بيروت، دار المحجة البيضاء، 1437هـ.

**مجلة المنار**. رضا، محمد رشيد، ط الثانية، مصر1327هـ.

**المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**. ابن عطية، أبو محمد عبد الحق

بن غالب بن عبد الرحمن، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، 1422هـ.

**محطات في سبيل الحكمة**. الرفاعي، عدنان، ط الرابعة، دمشق، دار الخير، 1432هـ- 2011م.

**المغالطات المنطقية**. مصطفى، عادل، ط الأولى، القاهرة، رؤية للنشر والتوزيع 2013م.

**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وآخرين، ط الأولى، دمشق، بيروت، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب1417هـ.

**مقدمات أولية في الإسلام المحمدي الباكر**. تيزيني، طيب، ط الأولى، دمشق، دار دمشق، 1994م.

**مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين ومفكري الغرب**. مغلي، محمد البشير، ط الأولى، الرياض، مركز الملك فيصل، 1422هـ.

**من النقل إلى العقل، علوم الحديث (من نقد السند إلى نقد المتن)**. حنفي، حسن، ط الأولى، بيروت، دار الأمير، 1430هـ - 2010م.

**من مصادر التاريخ الإسلامي ونصوص أخرى**. أدهم، إسماعيل أحمد، ط الأولى، دمشق، دار بترا، رابطة العقلانيين العرب، 2009م.

**منهج حسن حنفي**. القرشي، فهد بن محمد، ط الأولى، الرياض، مجلة البيان 1434هـ.

**الموضوعات في الآثار والأخبار**. الحسيني، هاشم معروف، د. ط، بيروت، دار التعارف، 1407هـ.

**نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث**. الكردي، إسماعيل الكردي، ط الأولى، دمشق، الأوائل للنشر والتوزيع 2002م.

**نقض إسلام النشاشيبي الصحيح**. الكافي، محمد بن يوسف، ط الأولى، دمشق، مطبعة المضحك المبكي، د. ت.

**النكت على مقدمة ابن الصلاح**. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، تحقيق: زين العابدين بن محمد بلا فريج، ط الأولى، الرياض، أضواء السلف، 1419هـ.

**ورقات في البحث والكتابة**. الهرامة عبد الحميد، ط الثالثة، ليبيا- بنغازي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، 2002م.

**يوم يضع الله رجله في النار**. عقدة، خليل محمد، ط الثانية، بيروت، منشورات الجمل، 2016م.